

أثر التجارة الالكترونية على الإفصاح المحاسبي

إعداد

دكتور/ مجدي احمد الجعبري

مدرس بقسم المحاسبة

الأكاديمية العربية بالدنمارك

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على التجارة الالكترونية والبيئة الخاصة بها، وعلى أهداف الإبلاغ المالي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وكذلك تسليط الضوء على مفهوم و أسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ثم استعراض اثر عمليات التجارة الالكترونية على الإفصاح المحاسبي .

ولتحقيق أهداف البحث تم دراسة القوائم المالية لشركة مجموعة الطيار للسفر والسياحة وهي شركة مساهمة سعودية تمارس نشاط خدمات السفر والسياحة والإيواء والشحن والنقل .

وقد انتهى البحث إلى أنه يوجد قصور في تحقيق اهداف الإبلاغ المالي وكذلك عدم ملائمة الإفصاح المحاسبي في الشركات التي تمارس نشاط التجارة الالكترونية .

Abstract

Research topic: Impact of electronic commerce on the accounting disclosure.

This research aims to identify the e-commerce and the environment of their own, and to identify the objectives of financial reporting and the qualitative characteristics of accounting information, as well as shed light on the concept and principles and elements of the disclosure of accounting information, and then review the impact of electronic commerce on accounting disclosure.

To achieve the objectives of the research was the study of the financial statements of Al - Tayyar Travel and Tourism, a Saudi joint stock company engaged in travel and tourism services, accommodation and shipping and transportation.

The research concluded that there is a failure in achieving the objectives of financial reporting as well as the lack of appropriate accounting disclosure in companies engaged in electronic commerce.

الإطار العام للدراسة.

مقدمة البحث.

يختلف نمط تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية عن عمليات التجارة التقليدية، وهذا الاختلاف يؤثر على اجراءات القياس والافصاح، والافصاح هو وسيلة الاتصال بين الشركة والعالم الخارجي، ويتم الافصاح من خلال التقارير المالية التي تتضمن القوائم المالية والبيانات والمعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي تلك التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الشركة، فهو يعنى أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها، وأن تُظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية، وفي ضوء ذلك أصبح من الضروري الأخذ بنظر الاعتبار التأثيرات التي يمكن أن تنعكس على الافصاح المحاسبي في الشركات التي تمارس نشاط التجارة الالكترونية.

أهمية البحث.

تتبع أهمية البحث من الأهمية التي تحظى بها القوائم المالية التي تعلنها الشركات والتي تساهم في تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي الذي يحقق الثقة لدى المتعاملين، من هنا تأتي أهمية البحث حيث يركز على اثر عمليات التجارة الالكترونية على الافصاح المحاسبي ومدى كفاية المعلومات التي تفصح عنها الشركات التي تعمل في مجال التجارة الالكترونية وكذلك مدى تحقيقها لاهداف الابلاغ المالي.

أهداف البحث.

يهدف هذا البحث الى ما يلي:

التعرف على ما هية التجارة الالكترونية وعلي البيئة الخاصة بها.

التعرف على أهداف الابلاغ المالى والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المنصوص عليها فى الاطار المفاهيمى للمحاسبة المالية.

التعرف على مفهوم و أسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .

تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات التي تمارس عمليات التجارة الالكترونية فى المملكة العربية السعودية من خلال استعراض ودراسة قوائم إحدى هذه الشركات وبيان مدى تحقيقها لاهداف الابلاغ المالى.

تحليل آثار عمليات التجارة الالكترونية على الافصاح المحاسبى .

طبيعة المشكلة.

إن قضية سهولة الحصول على المعلومات وحرية تداولها ومصادقيتها ودقتها من القضايا الرئيسية لرجال الأعمال والمستثمرين، ويحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري، ويتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية، ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث وهى مدى شمول التقارير المالية لشركات التجارة الالكترونية على المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمى تلك التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية ومدى تحقيق أهداف الإبلاغ المالى المنصوص عليها في الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية .

فرضيات البحث.

لتحقيق هدف البحث تم وضع الفرضيات التالية :

لاتعد متطلبات الافصاح المحاسبى ملائمة للافصاح فى ظل عمليات التجارة الالكترونية.

هناك قصور فى تحقيق اهداف الابلاغ المالى فى ظل عمليات التجارة الالكترونية.

منهجية البحث.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهج دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالإفصاح المحاسبى والتجارة الالكترونية وتحليل القوائم المالية

لاحدى الشركات للتعرف على واقع الإفصاح في الشركات التي تمارس التجارة الالكترونية بالمملكة العربية السعودية.

خطة البحث.

لتحقيق أهداف البحث يتم تناول الدراسة من خلال الاتى:

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الالكترونية .

المبحث الثاني: أهداف الابلأغ المالى والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: الاطار النظرى للافصاح عن المعلومات المحاسبية.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية على القوائم المالية لشركة مجموعة الطيار للسفر والسياحة لعام 2012م.

المبحث الخامس: والنتائج والتوصيات.

حدود البحث.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير عمليات التجارة الالكترونية على الافصاح المحاسبى وعلى تحقيق اهداف الابلأغ المالى المنصوص عليها فى الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية وذلك فى الشركات التى تمارس نشاط التجارة الالكترونية بالمملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: الاطار النظرى للتجارة الالكترونية.

1- مفهوم التجارة الالكترونية.

التجارة الإلكترونية كمفهوم عام، هي إدارة الأنشطة التجارية وتنفيذ العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الإنترنت أو الأنظمة التقنية المشابهة .

وهناك العديد من التعريفات التي يحاول كلٌ منها أن يصف ويحدد طبيعة هذه التجارة وما يتعلق بها من ممارسات، نعرض فيما يلي بعض من هذه التعريفات:

عرّفت منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية بأنها: "مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق المنتجات والخدمات بوسائل إلكترونية. "

التجارة الإلكترونية هي: " استخدام التقنيات الحديثة في المعلومات والاتصالات؛ من أجل إبرام الصفقات وعقد المبادلات التجارية؛ من أجل تطوير التجارة العالمية وتنمية المبادلات. "

التجارة الإلكترونية: "هي تنفيذ عمليات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات من خلال شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى الشبكات التجارية العالمية الأخرى. "

التجارة الإلكترونية: "هي مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات باستخدام الوسائل الإلكترونية. "

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها: عملية تسويق وتوزيع وتبادل المنتجات والسلع وتنفيذ الخدمات من خلال سوق إلكتروني عالمي .

2-أنواع التجارة الإلكترونية.

تتم عملية التبادل التجاري الإلكتروني ما بين أربعة أطراف هي: الأفراد، والمؤسسات، والشركات بمختلف أنواعها وأحجامها، والأجهزة المنظمة أو الإدارات الحكومية المختلفة. ويتم تقسيم التعامل التجاري الإلكتروني ما بين هذه الأطراف إلى أربعة أنواع رئيسية كالتالي:

التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية وبعضها أي من شركة إلى شركة، ويعد هذا النوع أكثر الأطراف تعاملًا بالتجارة الإلكترونية.

التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية والأفراد أي من شركة إلى عميل وتشمل التسوق على الخط.

التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية والحكومية أي من شركة إلى حكومة وتشمل المشتريات الحكومية الإلكترونية.

التجارة بين قطاع الحكومة والأفراد وتشمل الخدمات والبرامج الحكومية على الخط.

ويرى الباحث أنه مع التطور السريع في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات وتطور مفاهيم التسويق ونمو عمليات التجارة الإلكترونية وانتشارها سوف يكون هناك إمكانية لظهور أنواع جديدة من التجارة الإلكترونية بخلاف الأنواع القائمة حاليًا.

3-أهمية التجارة الإلكترونية.

تتبع أهمية التجارة الإلكترونية من أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي يمكن من خلالها تحقيق معدلات أرباح لم يكن من الممكن تحقيقها في ظل التجارة التقليدية. وتتمثل أهمية التجارة الإلكترونية في الآتي :

انخفاض التكلفة: حيث كانت عملية التسويق للمنتج مكلفة جداً في السابق؛ لأن الإعلان عن المنتج كان يتم بواسطة الوسائل التقليدية عبر التلفاز والصحف، أما الآن فيمكن تسويقه عبر شبكة الإنترنت وبتكلفة ضئيلة جداً .

تجاوز حدود الدولة: حيث كانت الشركة تتعامل مع عملاء محليين فقط بالسابق ، وإن رَغبت في الوصول إلى عملاء دوليين كانت تتكبد تكاليف كبيرة وغير مضمونة العائد ، أما الآن فتستطيع الشركة أن تضمن اطلاع الجميع على منتجاتها دون أي تكلفة إضافية تذكر خاصة أن شبكة الإنترنت دخلت جميع الدول.

التحرر من القيود: ففي السابق كانت الشركة تحتاج إلى ترخيص معين، والخضوع لقوانين عديدة، وتحمل تكلفة إنشاء فرع جديد أو توكيل آخرين في الدولة الأجنبية؛ حتى تتمكن من بيع منتجاتها. أما الآن لا تحتاج الشركة لأي من تلك الإجراءات.

الوجود الواسع: فالتجارة التقليدية بحاجة إلى سوق ملموس يستطيع المتعامل الذهاب إليه للشراء. أما التجارة الإلكترونية فإنها لا تحتاج إلى سوق ملموس، ويستطيع المتعامل من خلالها الدخول إلى هذا السوق غير الملموس في أي وقت ومن أي مكان .

التداول العالمي: حيث تُمكن التجارة الإلكترونية المتعاملين من خلالها في تخطي حدود الدول والوصول إلى أي مكان بالعالم ودون تكلفة تذكر، على العكس من التجارة التقليدية التي يقتصر التعامل بها محلياً ويصعب على المتعاملين زيارة الأسواق العالمية للتسوق.

-4 خصائص التجارة الإلكترونية.

تتميز التجارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العملية التجارية، حيث يلتقي كلاً من البائع والمشتري من خلال شبكة الانترنت.

عدم الاعتماد على الوثائق الورقية في إجراء وتنفيذ المعاملات ، حيث أن معظم عمليات التفاعل بين طرفي التعامل تتم إلكترونياً بدون الاعتماد على المستندات الورقية ، وبذلك تصبح الرسالة الإلكترونية المرسلة بين الطرفين هي السند القانوني في حالة نشوء أي نزاع بينهما .

إمكانية التأثير المباشر على أنظمة الحاسبات بالشركة من خلال ما يسمى بالتبادل الإلكتروني للبيانات والوثائق وهو ما يعد طفرة هائلة تحقق إنسياب البيانات والمعلومات بين الجهات المشتركة في العملية التجارية بكفاءة وفاعلية.

إمكانية التفاعل مع أكثر من مصدر في الوقت نفسه ، حيث يستطيع أحد أطراف التعامل إرسال رسائل إلكترونية إلى عدد لا نهائي من المستقبلين.

5-مخاطر عمليات التجارة الإلكترونية.

المخاطر القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية: يصطدم هذا التعامل بالنصوص التشريعية التي تم صياغتها في ظل بيئة التجارة التقليدية، حيث لا يوجد تشريعات متكاملة تنظم عمليات التجارة الإلكترونية وما يتعلق بها من إجراءات، والانتقال من مرحلة التعامل التقليدي إلى التعامل الإلكتروني يحتاج إلى تهيئة البيئة القانونية للمعاملات الإلكترونية وحماية الحقوق المتولدة عنها، بالإضافة إلى ضرورة توحيد التشريعات الدولية لهذا النوع من التجارة حتى لا يكون هناك تعارض بين تشريعات الدول المختلفة في هذا الشأن.

مخاطر التوثيق الإلكتروني: وتعتبر هذه المشكلة من التحديات الكبيرة للتجارة الإلكترونية حيث يتطلب الأمر التحقق من شخصية الطرفين المتعاملين في عقد صفقة تجارية معينة عبر شبكة الإنترنت.

مخاطر اختراق الموقع الإلكتروني: في حالة عدم تأمين الموقع الإلكتروني بصورة جيدة هناك إمكانية اختراق الغير للمعلومات الخاصة لكل من المستهلك والشركات.

المبحث الثاني: اهداف الابلاغ المالى والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

1-الأهداف الأساسية للتقرير المالى.

يعتبر التقرير المالى الخارجى للمشروع مصدراً للمعلومات التى تقدمها الإدارة الى مستخدمى القوائم المالية الذين لا يمكنهم الحصول على المعلومات من مصادر اخرى، لذا يجب أن يتضمن التقرير معلومات تحقق مجموعة من الأهداف العامة تتمثل فى الاتى:

مساعدة المستثمرين والمقرضين والدائنين الحاليين والمتوقعين وغيرهم على تقييم المبلغ وتوقيت وشكوك صافى التدفقات النقدية وتوقعاتها المستقبلية الواردة للمنشأة.

تقديم معلومات مالية حول المنشأة المعدة للتقرير تكون مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الحاليين والمتوقعين وغيرهم، لمساعدتهم فى اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للمنشأة.

توفير معلومات عن موارد المنشأة والمطالبات من المنشأة ومدى أداء مجلس إدارة المنشأة لمهامه بكفاءة وفاعلية لاستخدام موارد المنشأة .

تقديم قائمة للمركز المالي تكون مفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة و التقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الدخل.

تقديم قائمة بالدخل الدوري بحيث يمكن الإعتماد عليها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم بقدرة المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل .

تقديم قائمة بالنشاط المالي بحيث يمكن الإستفادة منها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم للقدرة الإيرادية للمنشأة، وهذه القائمة يتم التقرير فيها عن وقائع متعلقة بالعمليات والأحداث ذات الآثار النقدية المتحققة فعلا أو وجود احتمال كبير في تحققها.

تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتصلة بالمستقبل ، حيث ان مثل هذه القائمة تساعد على التنبؤ بتقييم الأحداث الإقتصادية المتوقعة.

التقرير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة ، والتي يكون لها أثر على المجتمع، بحيث تكون هذه الآثار قابلة للقياس الكمي حتى يمكن التقرير عنها ويعتبر هذا الهدف إشارة صريحة إلي المسؤولية الإجتماعية للوحدات الإقتصادية.

2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها هناك مجموعة من الخواص يجب أن تتسم بها تلك المعلومات، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة، وتتوقف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على نوعية القرارات التي يتخذها متخذو القرارات، وعلى مقدرتهم في الحصول على هذه المعلومات المحاسبية وفي فهمها واستخدامها في إتخاذ القرارات. وتشمل تلك الخصائص ما يلي:

الملاءمة.

المعلومات المالية الملائمة قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون ويتحقق ذلك عندما تنطوي على قيمة تنبؤية او قيمة تأكيدية او كلاهما.

وفي عمليات التجارة الإلكترونية لا توجد معايير أو أسس للإفصاح عن عمليات القرصنة أو اختراق الموقع الإلكتروني للشركات أو حجم عمليات التلاعب في السداد أو حجم الديون المشكوك في تحصيلها، بالإضافة إلى اختلاف درجة الأهمية النسبية للمعلومات في التجارة الإلكترونية عن عمليات التجارة

التقليدية، وبالتالي تفقد المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ بالمستقبل، الأمر الذي يجعل المعلومات المحاسبية للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية لا تتمتع بالملاءمة.

التمثيل الصادق.

يجب ان تمثل المعلومات الظواهر التي تقصد تمثيلها، ولكي يكون التمثيل صادق يجب ان يكون كاملاً وحيادياً وخالى من الخطأ.

ونظراً لوجود إشكالية في الأدلة الثبوتية لعمليات التجارة الإلكترونية، فإن إمكانية التثبت من المعلومات تكون محدودة، كذلك في حالة حدوث خلل أو اختراق لموقع الشركة من خلال شبكة الإنترنت تُصبح مخرجات النظام المحاسبي مشكوكاً بمصداقيتها، وبالتالي تفقد المعلومات المحاسبية ثقة المستخدمين، الأمر الذي يُفقد المعلومات المحاسبية للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية خاصية التمثيل الصادق.

القابلية للمقارنة.

وتساعد هذه الخاصية المستخدمين على تحديد وفهم نقاط التشابه في البنود والاختلاف فيما بينها.

وفي شركات التجارة الإلكترونية والتي تمارس نشاطها في معظم دول العالم من خلال عُملات نقدية غير متجانسة، وحيث إن هذه العملات تتغير قيمتها يومياً بالنسبة لعملة التقرير وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ التدفقات النقدية، فإن مقارنة البيانات المالية لشركات التجارة الإلكترونية خلال الفترات المختلفة وكذلك مقارنة معلومات شركات التجارة الإلكترونية بمعلومات شركات التجارة التقليدية والتي تمارس نفس النشاط تكون مقارنة غير موضوعية؛ لعدم ثبات وحدة القياس، وبالتالي عدم تمتع المعلومات المحاسبية لشركات التجارة الإلكترونية بخاصية القابلية للمقارنة.

القابلية للفهم .

إن تصنيف وتمييز وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز يجعلها مفهومة.

قابلية التحقق :

تعنى ان يكون بإمكان مراقبين مطلعين ومستقلين مختلفين التوصل الى اجماع على ان وصف محدد هو تمثيل صادق .

التقديم في التوقيت المناسب .

وتعنى توفير المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب بحيث تؤثر على قراراتهم .

المبحث الثالث: الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي .

يعنى الإفصاح بشكل عام نشر المعلومات بأية وسيلة من وسائل الاتصال، وطبقاً لنظرية الاتصال فإن هناك المرسل والرسالة والمرسل إليه، وبمقتضى الإفصاح في المحاسبة يجب الاهتمام بعنصري الرسالة والمرسل إليه.

ويقضى مبدأ الإفصاح الشامل بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

كما يُعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات و المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة و صحيحة و ملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات.

بينما يرى البعض ان الإفصاح هو إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها، فهو يعنى أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية وان تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية.

وقد عرفت لجنة إجراءات المراجعة الأمريكية بأنه عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة ويتعلق ذلك بشكل وتنظيم وتصنيف المعلومات الواردة بالقوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها.

2- أنواع الإفصاح.

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي:

الإفصاح الكافي.

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلاً عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

الإفصاح المناسب.

هو الإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة.

الإفصاح الوقائي.

يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي و يسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) و يتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

السياسة المحاسبية.

التغير في السياسة المحاسبية.

تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.

المكاسب و الخسائر المحتملة.

الارتباطات المالية.

الأحداث اللاحقة.

الإفصاح التثقيفي.

ظهر هذه النوع من الإفصاح اثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالا فصاح عن مكونات الأصول الثابتة و المخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الادارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح و الهياكل التمويلية للمؤسسة .

3-مقومات الإفصاح المحاسبي .

يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي فيما يلي :

تحديد المستخدم للمعلومات المحاسبية .

إن تحديد المستخدم للمعلومات المحاسبية يساعد في تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومات من حيث الشكل و المضمون، حيث ان مستخدمى المعلومات المحاسبية يختلفون في مستوى تفسيرهم للمعلومات، لذا يجب إعداد المعلومات من خلال تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو تقرير مالي واحد متعدد الأعراض يلبي احتياجات المستخدمين، ويتمثل مستخدمى البيانات المالية في الاتى:

المستثمرين: يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات، ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات أرباح.

العاملين: يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المنشآت التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعد في تقييم قدرة المنشأة على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

المقرضين: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية سداد قروضهم وفوائدها في مواعيد استحقاقها.

الموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين: يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها وعلى عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المنشأة في الأجل القصير .

العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المنشأة في الأجل الطويل.

الجهات الحكومية: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المنشآت المختلفة وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

الجمهور العام: تؤثر المنشآت على الجمهور العام بطرق متعددة، فمثلا قد تقدم المنشآت مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المنشأة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية.

إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه تحقيق خاصية الملائمة، حيث يستفيد المستخدم من المعلومات وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد في اتخاذ القرارات.

وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

وتقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشأة بصفة أساسية على عاتق إدارتها، وتهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية حيث تساعد في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة، وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها

الخاصة من المعلومات، ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجاً عن نطاق هذا الإطار ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساساً على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها .

يتم الإفصاح حالياً بواسطة القوائم المالية التالية:

بيان المركز المالي في نهاية الفترة.

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية للفترة.

بيان التدفقات النقدية للفترة.

الملاحظات وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة ومعلومات توضيحية أخرى.

كما أن مجموعة المبادئ التي تخضع لها هذه القوائم تشكل قيوداً على الإفصاح المحاسبي منها:

إثبات الأصول بمبدأ التكلفة التاريخية مما يجعل المعلومات عرضة للشك وعدم المصادقية في فترات التضخم.

علي معد هذه القوائم إدخال بعض البنود وفق عدة معايير من ضمنها الأهمية النسبية مما يؤدي في بعض الأحيان إلى دمج بعض الحسابات.

من خلال ما تقدم نجد انه يجب التركيز علي نوعية المعلومات المفصح عنها بدلاً من التركيز على جانب كم المعلومات المفصح عنها.

4-متطلبات العرض والافصاح العام السعودية.

أولاً: متطلبات العرض العام.

المجموعة الكاملة للقوائم المالية: وتشمل أربع قوائم مالية أساسية وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي وقائمة التغير في حقوق أصحاب رأس المال أو قائمة الأرباح المبقاة، إضافة إلى ذلك الإيضاحات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الأربعة.

إعتبارات الأهمية النسبية في العرض: يعتبر البند أو الجزء أو المجموعة مهمة إذا كان يترتب على حذفها أو عدم إبرازها أو عدم تقديم إيضاحات عنها أو التعبير عنها بصورة غير سليمة تحريف

المعلومات التي تعرض في القوائم المالية أو عدم كفاية تلك المعلومات المالية مما يؤثر على هذه القوائم عند تقييم أداء الوحدة المحاسبية. ولتحديد الأهمية النسبية لبند أو جزء أو مجموعة معينة في القوائم المالية لغرض تحديد ضرورة إبرازها في القوائم المالية أو في الإيضاحات المرفقة يجب أن تؤخذ نوعيتها وقيمتها النسبية في الاعتبار، وفي العادة يجب تقييم هذين العاملين معاً ومع ذلك فإن أحد هذين العاملين قد يكون هو العامل الحاسم في ظروف معينة.

الاسس العامة للعرض: يجب مراعاة الأسس الآتية عند إعداد القوائم المالية:

عند إعداد القوائم المالية، يجب اختيار الشكل واستخدام المصطلحات وتبويب عناصر القوائم المالية بطريقة تكفل تسهيل استيعاب المعلومات المهمة التي تشملها تلك القوائم، كما يجب تجميع البنود غير المهمة (كل في حد ذاته) مع البنود التي تمثلها إلى حد كبير بحكم نوعيتها. ومن الأفضل إظهار كافة القيم في القوائم المالية لأقرب ريال سعودي (أو لأقرب ألف ريال سعودي) تبعاً لحجم المبالغ التي تشتمل عليها القوائم، وذلك لكي يمكن استبعاد التفاصيل غير الضرورية.

تكتسب القوائم المالية فائدة إضافية إذا ما قورنت نتائج كل مدة مالية بنتائج المدة أو المدد المالية السابقة ؛ لذا يجب عرض القوائم المالية المقارنة ، وعند إعداد القوائم المالية المقارنة يجب أن تحتوي الإيضاحات على المعلومات المتعلقة بكافة المدد المالية التي تشملها تلك القوائم (وذلك بقدر ما تنطبق هذه المعلومات على الأوضاع الجارية) كما يجب شرح وإيضاح أية تغيرات في أساس عرض عناصر القوائم المالية من مدة مالية إلى أخرى، وفقاً لما يتطلبه هذا المعيار. الإفصاح عن تصنيفات جزئية أخرى للبنود المعروضة مثل تحليلي للذمم المدينة ، تفاصيل المخزون ، المخصصات ، توزيعات حقوق الملكية ، الاحتياطات.

يجب أن تُعطى كل قائمة مالية عنواناً يعبر عن محتوياتها ويوضح اسم الوحدة المحاسبية التي أصدرتها وشكلها النظامي (شركة مساهمة، شركة ذات مسئولية محدودة، شركة تضامن... الخ) والمدة أو المدد المحاسبية التي تغطيها القوائم المالية .

ويجب إعطاء الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عناوين بحيث يوضح كل عنوان ما يحتويه الإيضاح من معلومات ، كما يجب ترقيم هذه الإيضاحات وأن يشار إلى كل منها في القائمة المالية التي ترتبط بها ، يضاف إلى ذلك أن كل قائمة مالية يجب أن تشمل عبارة مضمونها أن الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

ثانياً: متطلبات الإفصاح العام.

يحدد معيار الإفصاح العام متطلبات الإفصاح في القوائم المالية لكل ما يلي:

طبيعة نشاط المنشأة.

السياسات المحاسبية المهمة.

التغيرات المحاسبية بما في ذلك معالجتها المحاسبية.

المكاسب والخسائر المحتملة بما في ذلك معالجتها المحاسبية.

من خلال ما تقدم يلاحظ ان متطلبات العرض والافصاح السعودية غير كافية للتعامل مع عمليات التجارة الالكترونية حيث لم تراعى طبيعة تلك العمليات.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية على القوائم المالية لمجموعة الطيار للسفر والسياحة لعام 2012م.

للقوف على ما يتضمنه التقرير المالي للشركات التي تمارس نشاط التجارة الالكترونية، يعرض الباحث فيما يلي القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (بالريال السعودي) لمجموعة الطيار للسفر وشركاتها التابعة، وهي شركة مساهمة سعودية تمارس نشاط خدمات السفر والسياحة والإيواء والشحن والنقل في السعودية ومصر ولبنان وماليزيا والسودان والإمارات العربية المتحدة من خلال شركاتها التابعة، كما تحتفظ الشركة باستثمارات بطريقة حقوق الملكية في شركات باليمن والكويت والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والإمارات والسعودية، والشركة لديها موقع الكتروني تؤدي خدماتها الالكترونية من خلاله، وقد تم الحصول على نسخة من التقرير المالي للشركة من خلال موقع السوق السعودي (تداول) حيث أن أسهم الشركة مسجلة بالسوق المالي السعودي.

قائمة المركز المالي الموحدة بالريال السعودي.

البيان	إيضاح	2012	2011
الموجودات			
موجودات متداولة			
نقدية وما في حكمها	(4)	746837577	407436158
ذمم مدينه تجاريه، صافى	(5)	974134826	707931221
مستحق من أطراف ذات علاقة	(6-ب)	37090632	24597827
مصروفات مدفوعة مقدما وأرصدة مدينه أخرى	(7)	275834933	272441448
اجمالى الموجودات المتداولة		2033898968	1412406654
الموجودات غير المتداولة			
استثمارات في شركات، حقوق ملكية	(8)	413154558	163567607

25000000	25000000	(9)	استثمارات عقارية
1000000	1000000	(10)	استثمارات متاحة للبيع
143663879	146606629	(13)	موجودات غير ملموسة، صافي
475529510	594176101	(11)	ممتلكات ومعدات ، صافي
18873048	35758244	(12)	مشروعات تحت التنفيذ
827634044	1215695532		اجمالي الموجودات غير المتداولة
2240040698	3249593500		اجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة
7713107	4814134		بنوك سحب على المكشوف
93202192	1385160	(14)	قروض بنكية قصيرة الأجل
684351137	991657182	(15)	مصرفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
27717031	34413686	(16-ب)	الزكاة وضريبة الدخل
185450264	223437889		ذمم دائنة تجارية
33087839	221121414	(6-ج)	مستحق لأطراف ذات علاقة
1031524570	1476829465		اجمالي المطلوبات المتداولة
			مطلوبات غير المتداولة
30638821	35342290		مكافأة نهاية الخدمة
30638821	35342290		اجمالي المطلوبات غير المتداولة
1062160391	1512171755		اجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق المساهمين
800000000	800000000	(1)	رأس المال
134554611	210091652	(18)	احتياطي نظامي
1853075-	4717110-		فروق ترجمة عملات عن كيانات أجنبية
237759351	717592722		أرباح مبقاة
1170460887	1722967264		اجمالي حقوق المساهمين
7419420	14454481	(19)	حقوق الأقلية
1177880307	1727421745		اجمالي حقوق الملكية
2240040698	3249593500		اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

يتضح مما سبق انه لم يتم الإفصاح بالإيضاحات عن قيمة الذمم التجارية الناشئة عن الخدمات الالكترونية والأخرى الناشئة عن الخدمات التقليدية، وكذلك لم يتم الإفصاح عن المخصص المكون لكل منهما وطريقة تقديره، ويرى الباحث ضرورة الإفصاح عن الذمم التجارية الناشئة عن الخدمات الالكترونية بالإيضاحات ببند مستقل وكذلك المخصص المكون بشأنها وطريقة تقديره.

موجودات غير ملموسة (صافي).

تم الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة بالصافي وفقا للإيضاح التالي:

الرصيد في 2012/12/31

البيان

172130894

الشهرة

4475735

فروق ترجمة عملات أجنبية

(30000000)

خسائر الانخفاض في الموجودات غير الملموسة

146606629

الصافي

تتمثل الشهرة في قيمة المبلغ المدفوع بالزيادة عن القيمة العادلة لحصص الشركة في صافي الموجودات المقنتاة. تتمثل خسائر الانخفاض في الموجودات غير الملموسة في قيمة الخسائر المتعلقة باستثمارات المجموعة في جمهورية مصر العربية نتيجة لظروف عدم التأكد المرتبطة بالأحوال السياسية.

يتضح مما سبق عدم إفصاح الشركة عن كيفية معالجة تكاليف إنشاء الموقع الالكتروني وما يرتبط به حيث لم يتم إدراجه ضمن الأصول غير الملموسة بالإضافة إلى عدم الأخذ في الاعتبار خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المتعلقة بمجموعة الأصول التقنية الخاصة بتنفيذ الخدمات الالكترونية والتي تتسم بسرعة التقادم.

قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 2012/12/31.

2011	2012	إيضاح	البيان
4607409134	5389948204	20-25	الإيراد
(3578059252)	(4241401819)	21	تكلفة الإيراد
1029349882	1148546385		مجمل الربح
(217837926)	(184424129)	22	مصروفات بيع وتوزيع
(153626302)	(188809840)	23	مصروفات إدارية وعمومية
(6373535)	(9914537)	8	نصيب الشركة في صافي خسائر شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية
(19494843)	(35285930)	8	الانخفاض في شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية
(15000000)	0		الانخفاض في موجودات غير ملموسة
(12272715)	0	10	الانخفاض في استثمارات متاحة للبيع
55824440	92182502		إيرادات تشغيلية أخرى ، صافي

660569001	822294451		ربح التشغيل
7291796	2302726		أرباح من بيع ممتلكات ومعدات
490708	960071		إيرادات عمولات بنكية
(23283215)	(29496429)		عمولات ومصرفات بنكية
(15500711)	(26233632)		(مصرفات) / إيرادات أخرى ، صافي
645068290)	796060819		صافي الربح قبل الزكاة وضريبة الدخل وحقوق الأقلية
(27375776)	(32015378)	أ-16	مخصص الزكاة وضريبة الدخل
(5714905)	(8675029)		حقوق الأقلية
611977609	755370412		صافي ربح السنة
8.26	10.28	24	ربحية السهم من ربح التشغيل
(0.19)	(0.33)	24	(خسائر) السهم من (مصرفات) / إيرادات أخرى ، صافي
7.65	9.44	24	ربحية السهم من صافي ربح السنة

الإيراد (صافي).

أفصحت الشركة عن بند الإيراد وفقا للإيضاح التالي:

الرصيد في 2012/12/31

البيان

7305958692

اجمالي المبيعات

(1916010488)

مردودات مبيعات

5389948204

صافي الإيراد

لم تفصح الشركة عن الإيرادات المتولدة من الخدمات الالكترونية ببند مستقل.

أفصحت الشركة عن الإيراد في بند التقارير القطاعية حسب قطاعات الأعمال الرئيسية والمتمثلة في تذاكر الطيران، الشحن، النقل، ويرى الباحث ضرورة الإفصاح عن الإيراد حسب قطاع الخدمات الالكترونية وقطاع الخدمات التقليدية.

أشارت الشركة في الإفصاح عن الإيراد طبقا للقطاعات الجغرافية إلى تواجد الشركة في السعودية والسودان ومصر ولبنان وماليزيا والإمارات العربية، كما أفادت أن القطاعات الجغرافية المذكورة لم تساهم بنسبة 10% أو أكثر من اجمالي الموجودات أو الإيرادات فيما عدا قطاع المملكة العربية السعودية، ويرى الباحث انه يجب الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات والإيرادات والأرباح للقطاع

الجغرافي دون النظر لنسبة المساهمة في ظل ممارسة الشركة تقديم خدمات الكترونية في تلك القطاعات بهدف تقييم المخاطر والعوائد لكل قطاع.

مجمل الربح.

الرصيد في 2012/12/31

البيان

1099453522 تذاكر الطيران / حجز السفر والسياحة

11935241 شحن

37157622 نقل وأخرى

1148546385 مجمل الربح

أفصحت الشركة عن مجمل الربح وفقا لقطاعات أعمال المجموعة الرئيسية، ويرى الباحث انه نظرا لان معظم أرباح الشركة من قطاع تذاكر السفر وحجز السفر والسياحة، وان هذا القطاع هو الوحيد الذي تمارس فيه تقديم الخدمات الالكترونية، فانه يجب الإفصاح عن الأرباح المحققة من الخدمات الالكترونية والأرباح المحققة من الخدمات التقليدية بإيضاح مستقل، ومن ثم تحديد ربحية السهم من الأنشطة الالكترونية وربحية السهم من الأنشطة التقليدية.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 2012/12/31.

2011	2012	البيان
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
611977609	755370412	صافي ربح السنة
		تسويات
33942325	40025104	اهلاكات
(6229905)	(2302726)	أرباح من بيع ممتلكات ومعدات
(1061891)	0	أرباح من بيع استثمارات عقارية
15000000	0	الانخفاض في موجودات غير ملموسة
12272715	0	الانخفاض في استثمارات متاحة للبيع
(672323)	(1713574)	أرباح ناتجة من فروق ترجمة عملات أجنبية
6324681	9914537	نصيب الشركة من صافي خسائر شركات مستثمر فيها
48854	0	خسائر من بيع استثمارات في شركات مستثمر فيها
19494843	35285930	الانخفاض في شركات مستثمر فيها
45473155	20362466	مخصص ذمم مدينه تجاريه مشكوك في تحصيلها
5714905	8675029	حقوق الأقلية

23283215	29496429	عمولات ومصرفات بنكية
7344486	6607534	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
27375776	32015378	مخصص الزكاة وضريبة الدخل
800288445	933736519	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(163426152)	(286566071)	ذمم مدينة تجارية
21918120	(12492805)	مستحق من أطراف ذات علاقة
78276300	(3393485)	مصرفات مدفوعة مقدما وأرصدة مدينه أخرى
43313662	37987625	ذمم دائنة تجارية
11576596	188033575	مستحق إلى أطراف ذات علاقة
(125193983)	414669029	مصرفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
(573308)	(1904065)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(24493374)	(30082828)	عمولات ومصرفات بنكية مدفوعة
(25328753)	(25318723)	الزكاة وضريبة الدخل المدفوعة
616357553	1214668771	صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(1750699)	(303750000)	مدفوعات لشراء استثمارات في شركات
(89766249)	(164723206)	شراء ممتلكات ومعدات
7946071	8962582	أرباح من استثمارات في شركات
179206	0	متحصلات من بيع استثمارات في شركات
11061891	0	متحصلات من بيع استثمارات عقارية
19961752	5951912	متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
(20010000)	(2021798)	صافي النقدية المدفوعة للاستحواذ على شركات
(4188871)	(16885196)	صافي التغير في مشروعات تحت التنفيذ
(76566899)	(472465706)	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(18538968)	(91817032)	صافي التغير في قروض قصيرة الأجل
1970948	(2898973)	صافي التغير في بنوك سحب على المكشوف
0	2517769	نصيب حقوق الأقلية في رأس المال
(2983581)	(3826825)	توزيعات أرباح مدفوعة لحقوق الأقلية
(493078790)	(306776585)	توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين
(512630391)	(402801646)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
27160263	339401419	صافي التغير في النقدية وما في حكمها
380275895	407436158	النقدية وما في حكمها في بداية السنة
407436158	746837577	النقدية وما في حكمها في نهاية السنة

من خلال استعراض قائمة التدفقات النقدية يتضح أن الشركة عرضت التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بصورة إجمالية، ويرى الباحث أن عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة مبوبة إلى تدفقات تشغيلية من العمليات الالكترونية وتدفقات تشغيلية من العمليات التقليدية سوف يُوفر معلومات تُمكن المستخدمين من تقدير اثر عمليات التجارة الالكترونية على الوضع المالي للشركة. وبمراجعة التقرير المالي للشركة من قوائم ماليه وإيضاحات وجداول مرفقة تبين التالي:

- عدم الإفصاح عن مدى أمن وسلامة موقع الشركة الالكتروني ووسائل حمايته.
- عدم الإفصاح عن تعرض الموقع الالكتروني للشركة لعمليات قرصنة إلكترونية من عدمه.
- عدم الإفصاح ببند مستقل عن قيمة إيرادات الشركة من عمليات التجارة الإلكترونية.
- عدم الإفصاح ببند مستقل عن قيمة الأرباح الناتجة عن عمليات التجارة الإلكترونية.
- عدم الإفصاح عن قيمة الديون الناشئة عن العمليات الالكترونية.
- عدم الإفصاح عن المخصص المكون للديون المشكوك في تحصيلها والناشئة عن العمليات الالكترونية وكذلك معيار تقديرها.
- عدم الإفصاح عن وسائل حفظ الأدلة الثبوتية لعملياتها الالكترونية.
- من خلال ما تقدم يرى الباحث أن التقرير المالي للشركات التي تعمل بنظام التجارة الالكترونية يجب أن يتضمن إيضاحات كمية ووصفية إضافية تتمثل في التالي :
- قيمة الذمم التجارية الناشئة عن عمليات التجارة الالكترونية.
- قيمة الديون المشكوك في تحصيلها الخاصة بعمليات التجارة الالكترونية وكذلك المخصص المكون بشأنها ومعيار تقديره.
- قيمة الإيراد المحقق من عمليات التجارة الالكترونية.
- القطاعات الجغرافية التي تتواجد فيها الشركة والوزن النسبي لكل قطاع.
- وسائل أمن وسلامة الموقع الالكتروني للشركة وما يحتويه من معلومات ومدى تعرض الموقع لعمليات قرصنة الكترونية ووسائل حفظ أدلة الإثبات الالكترونية.

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات.

النتائج.

توصل البحث الى النتائج التالية:

1 - أن متطلبات الإفصاح المحاسبى غير ملائمة للإفصاح فى ظل عمليات التجارة الالكترونية نتيجة عدم شمول التقرير المالى للشركات التى تتعامل بنظام التجارة الالكترونية بإيضاحات كمية ووصفية تعد ضرورة لتمكين المستخدمين من تقييم اثر عمليات التجارة الالكترونية على الشركة ، وتتمثل هذه الايضاحات فى الاتى:

الإفصاح عن وسائل أمن وحماية موقع الشركة الالكتروني.

الإفصاح عن قيمة الإيرادات والأرباح الناشئة عن عمليات التجارة الالكترونية.

الإفصاح عن الذمم التجارية الناشئة عن عمليات التجارة الالكترونية ومخصص الديون المشكوك فى تحصيلها المكون لتلك الذمم ومعيار تكوينه.

الإفصاح عن وسائل حفظ الأدلة الثبوتية لعملياتها الالكترونية.

الإفصاح عن مدى تعرض الموقع الالكتروني للشركة لعمليات قرصنة او اختراق.

الإفصاح عن القطاعات الجغرافية التى تمارس الشركة نشاطها من خلالها.

2 - يوجد قصور فى تحقيق اهداف الإبلاغ المالى المنصوص عليها فى الاطار المفاهيمى للمحاسبة المالية عند التعامل بنظام التجارة الالكترونية وذلك للأسباب التالية:

- الهدف الاساسى أن تفصح المنشأة عن معلومات لمساعدة مستخدمي بياناتها المالية على تقييم طبيعة وآثار الأنشطة التى تمارسها والبيئات الاقتصادية التى تعمل فيها، كذلك الإبلاغ عن معلومات حول الإيرادات المستمدة من منتجاتها او خدماتها وحول الدول التى تحقق فيها إيرادات وتحفظ فيها بأصول، وفى عمليات التجارة الالكترونية نجد ان التقرير لا يشتمل على معلومات او ايضاحات عن الدول والاسواق التى تمارس الشركة نشاطها من خلالها، وكذلك عدم الإفصاح عن الإيرادات والأرباح والذمم التجارية ومخصص الديون المشكوك فيها وعن وسائل امن وحماية الموقع الالكتروني، وعليه فان التقرير المالى فى الشركات التى تتعامل بنظام التجارة الالكترونية لا يحقق هذا الهدف .

- تكتسب المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستفيدين بمساعدتهم فى تقييم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وفى عمليات التجارة الإلكترونية لا يتم

الإفصاح عن عمليات القرصنة أو اختراق الموقع الإلكتروني للشركات أو حجم عمليات التلاعب في السداد أو حجم الديون المشكوك في تحصيلها، بالإضافة إلى اختلاف درجة الأهمية النسبية للمعلومات في التجارة الإلكترونية عن عمليات التجارة التقليدية، وبالتالي تفقد المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ بالمستقبل، الأمر الذي يجعل المعلومات المحاسبية للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية لا تتمتع بالملاءمة.

■ يجب ان تمثل المعلومات الظواهر التي تقصد تمثيلها، ولكي يكون التمثيل صادق يجب ان يكون كاملا وحياديا وخالي من الخطأ، ونظرا لوجود إشكالية في الأدلة الثبوتية لعمليات التجارة الإلكترونية، فإن إمكانية التثبت من المعلومات تكون محدودة، كذلك في حالة حدوث خلل أو اختراق لموقع الشركة من خلال شبكة الإنترنت تُصبح مخرجات النظام المحاسبي مشكوكا بمصداقيتها، وبالتالي تفقد المعلومات المحاسبية ثقة المستخدمين ولا تتمتع بخاصية التمثيل الصادق.

■ عدم تمتع المعلومات المحاسبية لشركات التجارة الإلكترونية بخاصية القابلية للمقارنة.

■ وفي ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بضرورة اعادة النظر بمتطلبات الإفصاح المحاسبي لتراعى طبيعة عمليات التجارة الإلكترونية.

المراجع.

- i عبد الوهاب، أكرم، التجارة الإلكترونية، مكتبة ابن سينا، القاهرة 2004، ص 10.
- الزبيدي، وليد، "التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت - الموقف القانوني" دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 11.
- iii ككته، خيرى مصطفى " التجارة الإلكترونية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة أولى، عمان، 2009، ص 51.
- iv حماد، طارق عبد الحال، " التجارة الإلكترونية" الدار الجامعية، الإسكندرية 2009، ص 7.
- v ككته، خيرى مصطفى " التجارة الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 55 - 56.
- vi المهدي، عايدة حمد "مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة بالأردن" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، عام 2009.
- vii الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت 1990، ص 322.
- viii مطر، محمد "نظرية المحاسبة" الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة 2010، ص 341.
- ix الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سابق، ص 324.
- x الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سابق ص 330.
- xi الحبالى، وليد. نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية بالدنمارك، من ص 371 الى ص 378.
- xii الحميد، عبدالرحمن بن ابراهيم "نظرية المحاسبة" طبعة أولى، الرياض 2009، من ص 603 الى 628.